ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا: بين الجهود الإقليمية للاتحاد الإفريقي والدعم الدولي

Preventive Diplomacy in Africa : Between the African Union's Regional Efforts and International Support

أ.الطاهر جمعة أحمد المختار
كليةالاقتصاد جامعة طرابلس ليبيا
al.almukhtar@uot.edu.ly
0009-0005-9744-4509

د.ابوبكر السويحلي حسين احمد
كلية الاقتصاد جامعة الزاوية ليبيا
a.ahamed@zu.edu.ly
0009-0009-8386-2370

Abstract

Preventive diplomacy in Africa constitutes a pivotal tool for preventing and containing conflicts before they escalate into open wars. The African Union has worked to develop institutional mechanisms such as the Peace and Security Council and early warning systems to strengthen its capacity in this field. International support—particularly from the United Nations and the European Union—has contributed to financing and enhancing these mechanisms, enabling interventions in several crises. However, this cooperation remains surrounded by challenges related to financial dependency and conflicting interests among major powers. While international support represents a necessary pillar, the key challenge lies in strengthening the African Union's own capacities and safeguarding the independence of its decisions. Thus, preventive diplomacy in Africa remains the outcome of integrating regional efforts with international support within a delicate balance between necessity and dependence.

Keywords: Keywords, keywords, keywords, keywords, keywords, keywords

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ملخص

تشكل الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا أداة محورية لمنع النزاعات واحتوائها قبل تحولها إلى صراعات مفتوحة، حيث عمل الاتحاد الإفريقي على تطوير آليات مؤسسية مثل مجلس السلم والأمن ونظم الإنذار المبكر لتعزيز قدرته في هذا المجال. وقد أسهم الدعم الدولي، خاصة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تمويل وتطوير هذه الآليات بما مكّنها من التدخل في عدد من الأزمات. غير أن هذا التعاون يظل محاطاً بإشكاليات تتعلق بالتبعية المالية وتضارب المصالح بين القوى الكبرى. وبينما يمثل الدعم الدولي رافداً ضرورياً، فإن التحدي الأبرز يكمن في تعزيز القدرات الذاتية للاتحاد الإفريقي والحفاظ على استقلالية قراراته. وهكذا، تبقى الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا نتاجاً لتكامل الجهود الإقليمية مع الدعم الدولي، في إطار توازن دقيق بين الحاجة والاعتماد.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الوقائية – افريقيا – الاتحاد الافريقي- الدعم الدولي.

مقدمة

تُعد الدبلوماسية الوقائية إحدى الأدوات المركزية في إدارة النزاعات الدولية المعاصرة، إذ تهدف إلى معالجة الأزمات قبل تفاقمها وتحولها إلى صراعات مفتوحة تهدد السلم والأمن. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في القارة الإفريقية التي عانت لعقود من حروب أهلية وصراعات إثنية وتدخلات خارجية أضعفت استقرارها وأعاقت جهود التنمية. وفي هذا السياق، سعى الاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه عام 2002 إلى تبني الدبلوماسية الوقائية كخيار استراتيجي، فأنشأ منظومة مؤسسية تضم مجلس السلم والأمن الإفريقي، ولجان الحكماء، وآليات الإنذار المبكر، بهدف تعزيز قدرة القارة على منع النزاعات والتعامل معها في مراحلها الأولى.

غير أنّ محدودية الموارد المالية والبشرية دفعت الاتحاد الإفريقي إلى توسيع دائرة تعاونه مع الشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، الذين وفروا دعماً مادياً وتقنياً مكّن هذه الآليات من العمل بفاعلية في بعض الأزمات. ومع ذلك، يثير هذا التعاون إشكاليات تتعلق بالتبعية وتضارب المصالح، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية القرار الإفريقي في إدارة الأزمات. ومن ثمّ، فإن دراسة الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا تكشف عن جدلية معقدة بين الإرادة

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الإقليمية لبناء نموذج إفريقي خالص للوقاية من النزاعات، والحاجة المستمرة إلى الدعم الدولي الذي لا يخلو من حسابات استراتيجية وسياسية.

اشكالية البحث

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد الإفريقي لتطوير الدبلوماسية الوقائية وتعزيز قدراته في منع النزاعات، إلا أن محدودية الموارد واعتماد المنظمة على الدعم الدولي يثيران تساؤلات حول مدى استقلالية وفعالية هذه الدبلوماسية في معالجة الأزمات الإفريقية. كما أن اختلاف أولويات الشركاء الدوليين وتضارب مصالحهم قد يؤثر على القرارات الإفريقية ويُحد من القدرة على تبني حلول تتوافق مع الاحتياجات المحلية.

كما تثير الإشكالية السؤال الرئيسي التالي:

-كيف تؤثر جهود الاتحاد الإفريقي والدعم الدولي على فعالية الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا، وهل تمكن القارة من الحفاظ على استقلالية قراراتها في هذا المجال؟

وبدوره هذا السؤال الرئيسي يقودنا الى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي الآليات المؤسسية التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي لتحقيق الدبلوماسية الوقائية، ومدى فاعليتها في منع النزاعات؟

-كيف يؤثر التعاون الدولي، بما في ذلك الدعم المالي والسياسي والتقني، على استقلالية وفعالية القرار الإفريقي في إدارة الأزمات؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن فعالية الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا تعتمد على قدرة الاتحاد الإفريقي على موازنة جهوده الإقليمية وآلياته المؤسسية مع الدعم الدولي. ويشير الافتراض إلى أن الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي قد يحد من استقلالية القرار ويؤثر على أولويات إدارة الأزمات، بينما الاستخدام

الذكي للموارد والخبرات الدولية مع الحفاظ على السيادة يعزز القدرات الوقائية ويحقق نتائج أفضل في منع النزاعات.

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها:

الفرضية الرئيسية:

- أن فعالية الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا تعتمد على قدرة الاتحاد الإفريقي على تنسيق جهوده الإقليمية وآلياته المؤسسية مع الاستفادة من الدعم الدولي المالي والسياسي والتقني. كما تفترض أن الاستفادة المدروسة والمتوازنة من هذا الدعم يمكن أن تعزز القدرة الإفريقية على منع النزاعات.

فرضيات فرعية

-اعتمد الاتحاد الإفريقي على عدة آليات لتحقيق الدبلوماسية الوقائية، أبرزها مجلس السلم والأمن الإفريقي، ولجان الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، وآليات الوساطة .وقد أثبتت هذه الآليات فعاليتها في منع التصعيد في بعض النزاعات.

-يساهم التعاون الدولي، عبر التمويل والدعم الفني والتقني من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الكبرى، في تعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على التدخل والوساطة. وقد يؤدي الاعتماد الكبير على هذا الدعم إلى تقييد استقلالية القرار الإفريقي، حيث يمكن أن تتأثر الأولويات والقرارات بالاستراتيجيات والمصالح الخاصة للشركاء الدوليين.

اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع الذي يتناول إحدى القضايا الجوهرية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الإفريقية، وهي الدبلوماسية الوقائية باعتبارها أداة أساسية لمنع اندلاع النزاعات وتخفيف حدتها قبل تحولها إلى أزمات معقدة تهدد الأمن الإقليمي والدولي. وتتضح أهمية البحث في عدة جوانب رئيسية:

الأهمية النظرية: حيث يسهم البحث في توضيح الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدبلوماسية الوقائية داخل السياق الإفريقي، من خلال إبراز دور الاتحاد الإفريقي وآلياته المختلفة كالإنذار المبكر، الوساطة، ولجان الحكماء، بما يثري الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسة النزاعات والوقاية منها في القارة.

الأهمية العملية: إذ يعالج البحث التحديات الواقعية التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تفعيل دبلوماسيته الوقائية، مثل ضعف التمويل والاعتماد المفرط على الدعم الدولي، مما يجعله مساهمة مهمة لفهم حدود وفاعلية هذه الآليات على أرض الواقع.

الأهمية السياسية: حيث يبرز البحث إشكالية التوازن بين الاستقلالية الإفريقية في إدارة أزماتها وبين الحاجة إلى الدعم الدولي المالي والتقني والسياسي، وهو ما يعد مدخلًا لفهم مدى قدرة القارة الإفريقية على صياغة قراراتها السيادية بعيدًا عن الضغوط الخارجية، وبالتالي رسم سياسات أكثر فاعلية في حفظ السلم والأمن.

الأهمية الاستراتيجية: إذ يعكس البحث كيف أن نجاح أو إخفاق الدبلوماسية الوقائية الإفريقية لا يقتصر على القارة فحسب، بل يمتد أثره إلى النظام الدولي ككل، بحكم ترابط التهديدات الأمنية وتداعيات النزاعات على الاستقرار العالمي والهجرة غير النظامية وانتشار الإرهاب العابر للحدود.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- توضيح الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية من خلال تتبع نشأتها وتطورها في الفكر السياسي والدولي، وإبراز موقعها في أدبيات السلم والأمن.
- تحليل الدور المؤسسي للاتحاد الإفريقي في مجال الوقاية من النزاعات، عبر دراسة آلياته الرئيسية مثل مجلس السلم والأمن، نظام الإنذار المبكر، لجان الحكماء، والوساطة، وتقييم فعاليتها في حالات النزاعات الإفريقية.

- الكشف عن التحديات البنيوية والعملية التي تعيق فاعلية الاتحاد الإفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية، وعلى رأسها ضعف التمويل، نقص القدرات التقنية، والتأثيرات السياسية الداخلية بين الدول الأعضاء.
- دراسة طبيعة التعاون الدولي في دعم جهود الاتحاد الإفريقي، سواء من خلال الدعم المالي أو التقني أو السياسي، مع تقييم مدى تأثير هذا التعاون على استقلالية القرار الإفريقي.
- تحليل العلاقة بين الدعم الدولي والاستقلالية الإفريقية، من خلال إبراز إيجابيات هذا الدعم في تعزيز القدرات الإفريقية، وسلبياته المتمثلة في فرض أولويات خارجية قد لا تتوافق مع أولويات القارة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالتصديق الناقص في القانون الدولي العام وأثره على المعاهدات الدولية ، ومن أهم هذه الدراسات:

-عبد الله أبوبكر (2015): عنوان الدراسة :النظام الإفريقي للأمن الجماعي وتحديات التدخل الإنساني .

ما تناولته :ركزت الدراسة على الإطار القانوني والمؤسسي للأمن الجماعي الإفريقي، خاصة بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي عام 2002، وتطرقت إلى آليات التدخل الإنساني في حالات الجرائم الكبرى مثل الإبادة الجماعية.

-أحمد أبراهيم (2018): عنوان الدراسة :الآليات الإفريقية لحفظ وبناء السلام: دراسة في فعالية مجلس السلم والأمن الإفريقي

ما تناولته :تناولت الدراسة مجلس السلم والأمن الإفريقي كآلية محورية لإدارة النزاعات، مع تقييم لبعض النجاحات والإخفاقات في حالات مثل دارفور والصومال.

-حسن عبد المجيد (2020): عنوان الدراسة :الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا: الفرص والتحديات .

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ما تناولته :قدمت هذه الدراسة عرضًا عامًا لمفهوم الدبلوماسية الوقائية، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجهها إفريقيا مثل ضعف التمويل والانقسامات السياسية، لكنها لم تتعمق في تحليل دور الدعم الدولي.

إضافة دراستي الجديدة :ركزت دراستي على إشكالية التوازن بين الدعم الدولي والاستقلالية الإفريقية، وقدمت تحليلاً مقارنًا لحالات واقعية مثل بوروندي وكينيا، مما يضفي بعدًا تطبيقيًا واستراتيجيًا. كما تجاوزت الدراسة الحالية الطرح القانوني والمؤسسي الضيق، لتتناول الجانب العملي للدبلوماسية الوقائية من خلال آليات مثل الوساطة والإنذار المبكر، مع تحليل التفاعل بين الاتحاد الإفريقي والدعم الدولي، وهو ما لم تتطرق له وتعالجه بعمق تلك الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدبلوماسية الوقائية في إفريقيا

تُعد الدبلوماسية الوقائية أحد أبرز المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، وقد برزت بشكل واضح مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي سنة 1992 في وثيقته "أجندة للسلام"، حيث عرّفها باعتبارها جميع التدابير الدبلوماسية والسياسية التي تُتخذ لمنع اندلاع النزاعات أو تحولها إلى صراعات مسلحة واسعة النطاق .(Boutros-Ghali, 1992, p. 15) هذا التعريف أوجد تحولاً جوهريًا في النظر إلى إدارة الأزمات، إذ لم يعد التدخل مقتصرًا على مرحلة ما بعد النزاع، بل أصبح التركيز على المعالجة الاستباقية للأسباب البنيوية التي تؤدي إليه.

في السياق الإفريقي، اكتسب المفهوم أبعادًا خاصة نتيجة الطبيعة المعقدة للنزاعات القائمة في القارة، والتي تتداخل فيها العوامل الإثنية والسياسية والاقتصادية والحدودية. فقد تبنى الاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه عام 2002 مبدأ الوقاية كجزء من فلسفة "عدم اللامبالاة" التي استبدلت سياسة "عدم التدخل" التي اتسم بها سلفه، منظمة الوحدة الإفريقية .(Murithi, 2009, p 610) هذا التحول يعكس إدراكًا بأن السيادة لم تعد حاجزًا مطلقًا أمام التدخل، إذا كان الهدف منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الحيلولة دون انزلاق الدول في أتون الحرب الأهلية.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

على المستوى المؤسسي، أرسى الاتحاد الإفريقي بنية متكاملة للدبلوماسية الوقائية من خلال بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي لعام 2002، والذي يُعتبر بمثابة الذراع التنفيذية لسياسات السلم والأمن .(Dersso, 2012, p. 48) ويتألف هذا النظام من عناصر عدة، أبرزها نظام الإنذار المبكر القاري الذي يجمع البيانات المتعلقة بمؤشرات النزاع، وهيئة الحكماء التي تضطلع بمساعي الوساطة، إلى جانب القوات الإفريقية الجاهزة للتدخل عند الحاجة. هذه الآليات تكوّن معًا شبكة متكاملة تهدف إلى تعزيز القدرة التنبؤية والوقائية.

وقد بيّنت بعض الدراسات العربية أن هذه المنظومة تُمثل نقلة نوعية في مسار العمل الإفريقي المشترك، إذ منحت الاتحاد الإفريقي قدرة على لعب دور الوسيط في أزمات مثل دارفور ومالي، لكنها كشفت أيضًا عن تحديات كبيرة مرتبطة بالتمويل والاعتماد على الدعم الخارجي (عبد الله، 2020، ص. 77). كما أوضحت فاطمة حمزة أن نجاح هذه المؤسسات يتوقف على مدى استقلالية القرار الإفريقي في مواجهة ضغوط القوى الكبرى التي غالبًا ما تربط دعمها بشروط سياسية واقتصادية. (حمزة, 2019، ص. 123)، بالمحصلة، فإن الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية في إفريقيا يقوم على معالجة جذور النزاع عبر التدابير الاستباقية، بينما الإطار المؤسسي يتجسد في هياكل الاتحاد الإفريقي التي تسعى إلى تطبيق هذا النهج، في تفاعل مستمر مع الدعم الأممي والدولي. غير أن الفجوة بين الطموح والقدرة التنفيذية ما تزال قائمة، مما يجعل فعالية هذه الدبلوماسية مرتبطة بمدى تطوير البنية المؤسسية الإفريقية واستقلال قرارها الاستراتيجي.(Williams, 2011, p. 189)

المطلب الأول: السياق النظري للدبلوماسية الوقائية:

تُعتبر الدبلوماسية الوقائية مفهوماً حديثاً نسبياً في حقل العلاقات الدولية، وقد برزت بشكل واضح عقب انتهاء الحرب الباردة نتيجة التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى ابتكار آليات جديدة تهدف إلى احتواء النزاعات في مراحلها المبكرة قبل أن تتطور إلى صدامات مسلحة. ويستند الإطار النظري لهذا المفهوم إلى تداخل عدة مقاربات نظرية، أبرزها الليبرالية المؤسسية التي تشدد على أهمية المؤسسات الدولية في تقليص فرص اندلاع الصراعات،

إلى جانب نظرية السلام الديمقراطي التي تفترض أن ترسيخ الحكم الرشيد وتوسيع المشاركة السياسية من شأنه تقليل احتمالات نشوب النزاعات(Lund, 1996, p. 38) كما اعتمدت على نظرية إدارة النزاع التي تعطي الأولوية للوساطة المبكرة وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة (Ackermann, 2003, p. 340) ، ويذهب مايكل لوند إلى أن الدبلوماسية الوقائية ليست فقط تدخلاً سياسياً بل هي إطار شامل لإجراءات استباقية تشمل الإصلاح المؤسسي، التنمية، وآليات التحذير المبكر (Lund, 1996, p. 43).

على المستوى العربي، يوضح إسماعيل صبري مقلد أن الدبلوماسية الوقائية تستند إلى تصور جديد للأمن الجماعي يقوم على معالجة أسباب النزاعات في مراحلها الأولى عبر آليات تفاوضية وسلمية، بعيداً عن الحلول العسكرية (مقلد، 2000، ص. 112). أما هاني رسلان فقد أكد أن الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا مثّلت تطبيقاً عملياً لنظرية الأمن التعاوني، خاصة في ظل أدوار الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس في تسوية أزمات ليبيريا وسيراليون (رسلان، 2000، ص. 75).

بالتالي يمكن القول إن الإطار النظري للدبلوماسية الوقائية يقوم على دمج رؤى متعددة من النظريات الليبرالية والمؤسسية، مع التركيز على أدوات عملية مثل الوساطة والإنذار المبكر، وهو ما يجعلها أحد أكثر المفاهيم تطوراً في مجال إدارة النزاعات الدولية.

أولا: نشأة مفهوم الدبلوماسية الوقائية في الفكر السياسي الدولي:

لقد نشأ مفهوم الدبلوماسية الوقائية في الفكر السياسي الدولي نتيجة تحولات بنيوية في النظام العالمي، حيث بدأت ملامحه الأولية تتبلور منذ منتصف القرن العشرين في ظل المحاولات المبكرة لتطوير آليات جماعية لحفظ السلم والأمن الدوليين. فبعد فشل عصبة الأمم في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح أن النظام الدولي بحاجة إلى أدوات أكثر مرونة وفاعلية لتفادي النزاعات قبل أن تنفجر. وجاء ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ليضع لبنة أساسية لهذا التوجه من خلال تأكيده على مقاصد المنظمة في منع التهديدات التي تعكر صفو السلم الدولي وتسويتها بالوسائل السلمية .(Halliday,2001,p.223)

ورغم أن الممارسة العملية خلال فترة الحرب الباردة ظلت مقيدة بالاستقطاب الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أن العديد من المفكرين أشاروا إلى إمكانية تطوير وسائل استباقية للحد من النزاعات. ففي هذا السياق، كتب "جورج كينان" عن أهمية الوقاية الدبلوماسية باعتبارها استراتيجية بديلة عن المواجهة العسكرية المباشرة، حيث رأى أن معالجة النزاعات وهي في بدايتها يقلل من تكلفتها السياسية والإنسانية.(Kennan, 1985, p. 47)

غير أن اللحظة المفصلية لولادة المفهوم كانت مع نهاية الحرب الباردة، حيث سمح غياب الثنائية القطبية بظهور رؤية جديدة للأمن الجماعي. فقد تصاعدت النزاعات الداخلية والإثنية في مناطق متعددة مثل رواندا ويوغسلافيا السابقة، وهو ما كشف محدودية آليات حفظ السلام التقليدية القائمة على الفصل بين القوات بعد نشوب النزاع. ومن هنا، برزت الدبلوماسية الوقائية كاستجابة فكرية وسياسية تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات قبل أن تتحول إلى أزمات مسلحة (Ramsbotham, Woodhouse & Miall, 2011, p. 111).

وقد اعتبر العديد من الباحثين أن نشأة الدبلوماسية الوقائية لا يمكن فصلها عن تطور "نظرية الأمن الإنساني" التي أعادت تعريف الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وليس فقط البعد العسكري. فحسب "أمارتيا سن"، فإن الوقاية من النزاعات لا تتحقق إلا عبر سياسات تنموية تقلل من الفقر والتهميش والتمييز، وهو ما جعل الفكر التنموي مكوّناً أساسياً للإطار النظري للدبلوماسية الوقائية.(Sen, 1999, p. 36)

كما ساهمت أدبيات "إدارة النزاع" في بلورة هذا المفهوم، حيث أكّد "جون بيرتون" على ضرورة الانتقال من معالجة النتائج إلى معالجة المسببات عبر الحوار وبناء الثقة وتوسيع قنوات المشاركة السياسية .(Burton, 1990, p. 22) وقد انعكس هذا التوجه على السياسات الدولية في التسعينيات، حيث بدأت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تتبنى مبادرات وقائية مثل الإنذار المبكر ونشر البعثات المدنية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان.(Carnegie Commission, 1997, p. 55)

أما على المستوى الأكاديمي العربي، فقد أشار محمد السيد سليم إلى أن الدبلوماسية الوقائية نشأت كنتيجة لتلاقي اتجاهين: الأول يتمثل في التحولات البنيوية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة، والثاني يتمثل في إعادة تعريف مفهوم الأمن بما يشمل أبعاداً سياسية وتنموية وحقوقية، وهو ما جعلها نموذجاً جديداً لإدارة الصراع يختلف عن الوساطة التقليدية أو حفظ السلام الكلاسيكي (سليم، 1998، ص. 189).

إن نشأة مفهوم الدبلوماسية الوقائية ارتبطت من جهة بتجارب فشل النظام الدولي في مواجهة النزاعات العنيفة خلال القرن العشرين، ومن جهة أخرى بالتحولات الفكرية التي وسّعت مفهوم الأمن وأكدت على أهمية المعالجة الوقائية، مما جعله يتبلور كأحد أهم الإسهامات الفكرية في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

ثانيا: الخصائص المميزة للدبلوماسية الوقائية وأهدافها في منع النزاعات قبل اندلاعها:

تُعد الدبلوماسية الوقائية من أبرز الأدوات الحديثة في إدارة النزاعات الدولية والإقليمية، وقد اكتسبت أهميتها نتيجة إخفاق الوسائل التقليدية لحفظ السلم في مواجهة النزاعات المعقدة بعد الحرب الباردة. ومن خلال تتبع أدبيات الفكر السياسي والدراسات العربية، يمكن تحديد مجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميز الدبلوماسية الوقائية عن غيرها من أشكال العمل الدبلوماسي، إلى جانب تحديد أهدافها المركزية التي تسعى إلى منع النزاعات قبل اندلاعها.

أ- الخصائص المميزة للدبلوماسية الوقائية

تتسم الدبلوماسية الوقائية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أداة مختلفة عن غيرها من آليات إدارة وتسوية النزاعات في العلاقات الدولية. فهي قبل كل شيء دبلوماسية استباقية، إذ تعمل على التدخل في المراحل الأولى للأزمة قبل أن تتحول إلى نزاع مسلح، مما يجعلها أقرب إلى آلية للإنذار المبكر والتعامل الوقائي مع بؤر التوتر (الطائي، 2014، ص. 221). كما أنها مرنة بطبيعتها وقابلة للتكيّف مع مختلف السياقات السياسية والاجتماعية، حيث يمكن أن تتخذ شكل وساطات غير رسمية بين الأطراف،

أو بعثات لتقصي الحقائق، أو حتى مبادرات للحوار الوطني، وهو ما يميزها عن الأدوات التقليدية لتسوية النزاعات التي غالباً ما تأتي بعد تفجر الصراع (المرسي، 2011، ص. 145).

ومن أبرز خصائصها أيضاً الطابع السلمي غير القسري، فهي لا تعتمد على الإكراه أو استخدام القوة العسكرية، بل ترتكز على الوسائل الدبلوماسية مثل المفاوضات والوساطة والتحكيم. هذا البعد السلمي يمنحها قدراً من القبول من جانب الأطراف المتنازعة، بخلاف التدخلات العسكرية أو العقوبات الاقتصادية التي عادة ما تواجه رفضاً واتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية (السويدي، 2016، ص. 188). كما تمتاز الدبلوماسية الوقائية بقدرتها على الجمع بين الأدوات التقليدية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبين آليات حديثة كإجراءات بناء الثقة والإنذار المبكر وإصلاح المؤسسات، وهو ما يعكس توجهها نحو الشمولية والتكامل في مواجهة الأزمات المعقدة (زهران، 2005، ص. 93).

إضافة إلى ذلك، تتميز الدبلوماسية الوقائية بالبعد التشاركي، إذ تشارك فيها مؤسسات دولية وإقليمية إلى جانب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أحياناً، مما يجعلها آلية جماعية لا تنحصر في الفاعل الدولي التقليدي وهو الدولة. وهذا الطابع التعاوني يعزز مشروعيتها وفعاليتها في التعامل مع النزاعات ذات الطابع الداخلي أو العابر للحدود (المسدي، 2012، ص. 201).

ب- أهداف الدبلوماسية الوقائية في منع النزاعات قبل اندلاعها:

لا يمكن فهم طبيعة الدبلوماسية الوقائية دون التوقف عند أهدافها الأساسية، التي تتمحور حول منع النزاعات قبل اندلاعها وتجنب الآثار المدمرة التي قد تنجم عن الحروب. فهي تهدف أولاً إلى معالجة الأسباب الجذرية للتوترات السياسية والاجتماعية، مثل التهميش والإقصاء السياسي أو ضعف التنمية الاقتصادية، وذلك عبر تعزيز قنوات الحوار وإيجاد حلول وسط بين الأطراف قبل أن تتحول الخلافات إلى نزاعات مفتوحة (عبد السلام، 2010، ص. 174).

كما تهدف إلى حماية المدنيين من العنف المحتمل، إذ أن التدخل المبكر يمكن أن يمنع وقوع مجازر أو نزوح جماعي للسكان كما حدث في بعض التجارب الإفريقية، ما يبرز البعد الإنساني لهذا النوع

من الدبلوماسية (الخشاب، 2007، ص. 132). وتعمل أيضاً على تعزيز الاستقرار الداخلي للدول الهشة من خلال دعم الحكم الرشيد وإصلاح المؤسسات الأمنية والسياسية، وهو ما يسهم في سد الثغرات التي قد تستغلها النزاعات المسلحة للاندلاع.

ومن بين أهدافها كذلك الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، إذ أن النزاعات المحلية غالباً ما تمتد إلى الدول المجاورة وتتحول إلى تهديدات للأمن الجماعي، وبالتالي فإن نجاح التدخل الوقائي يسهم في حماية الأمن الإقليمي. إلى جانب ذلك، فإنها تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للتنمية المستدامة، حيث أن غياب الصراعات يعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. وبذلك يتضح أن أهداف الدبلوماسية الوقائية تجمع بين البعد السياسي المتمثل في منع الحروب، والبعد الإنساني المتمثل في حماية المدنيين، والبعد التنموي المتمثل في تعزيز الاستقرار كشرط للتنمية (المسدي، 2012، ص. 203).

المطلب الثاني: الدور المؤسسي الإفريقي للدبلوماسية الوقائية:

يشكل الاتحاد الإفريقي الإطار المؤسسي الأبرز الذي ينظم ممارسة الدبلوماسية الوقائية في القارة، مستندًا إلى ميثاقه التأسيسي لعام 2000 وكذلك بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي لسنة 2002. وقد منح هذا البروتوكول للاتحاد صلاحيات واسعة في التدخل الوقائي من أجل تجنب اندلاع النزاعات أو تحولها إلى صراعات مفتوحة، خاصة في ظل ما عانته القارة من حروب أهلية وانقلابات متكررة خلال العقود الماضية (عبد الوهاب، 2016، ص. 214).

لقد بادر الاتحاد الإفريقي بإنشاء مجلس السلم والأمن كأداة مركزية لممارسة الدبلوماسية الوقائية، حيث يتمتع بسلطة رصد بؤر التوتر واتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحرك المبكر. ويقوم المجلس بمهامه بالتعاون مع لجنة الحكماء، والإنذار المبكر القاري، وقوة الاحتياط الإفريقية، وهي آليات تشكل معًا البنية المؤسسية التي تتيح التدخل في المراحل الأولى للنزاعات (Francis, 2009, p. 52).

كما يُلاحظ أن "لجنة الحكماء" تؤدي دورًا معنويًا واستشاريًا في معالجة الأزمات من خلال الاعتماد على شخصيات مشهود لها بالحياد والخبرة السياسية، وتكمن فعاليتها في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة قبل تفاقم الموقف. هذه اللجنة قد تدخلت في حالات مثل أزمة كينيا عام 2007، حيث ساهمت جهودها في الوصول إلى اتفاق لتقاسم السلطة.(Murithi, 2008, p. 74)

أما "نظام الإنذار المبكر القاري"، فقد صُمم ليكون أداة تحليلية لرصد المؤشرات التي قد تؤدي إلى اندلاع الأزمات، من خلال جمع البيانات وتحليلها لتوفير توصيات آنية لصانعي القرار داخل الاتحاد. وقد أظهر هذا النظام فعاليته في متابعة الأوضاع في السودان ومالي، إذ مكّن المجلس من التدخل بطرق وقائية قبل تدهور الأوضاع الأمنية.(Williams, 2011, p. 152)

إلى جانب هذه الآليات، فإن قوة الاحتياط الإفريقية تمثل الذراع التنفيذية للاتحاد، فهي معدّة للتدخل السريع في حال فشل الوسائل الدبلوماسية، غير أن أهميتها وقيمتها تكمن في كونها عامل ردع يعزز أدوات الوقاية الدبلوماسية، إذ يدرك الأطراف أن المماطلة قد تؤدي إلى تدخل عسكري إفريقي شرعي (عبد العزيز، 2018، ص. 337).

أولا: تطور دور منظمة الوحدة الإفريقية وصولاً إلى الاتحاد الإفريقي في تعزيز الوقاية من النزاعات:

لقد جاءت نشأة منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 لتكون بمثابة الإطار الجامع للدول الإفريقية حديثة الاستقلال، حيث كان الهاجس الأساسي آنذاك هو حماية السيادة الوطنية وتعزيز التضامن الإفريقي في مواجهة مخلفات الاستعمار. إلا أنّ المنظمة، بحكم ميثاقها المؤسس، لم تُمنح صلاحيات كافية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وهو ما انعكس على محدودية قدرتها على الوقاية من النزاعات الداخلية والإقليمية التي كانت تتفجر في القارة منذ ستينيات القرن العشرين (أبو بكر، 2015، ص. 143).

وقد اتضح مبكراً أن مبدأ عدم التدخل الذي تمسكت به المنظمة شكّل قيداً حقيقياً على فعاليتها، حيث لم تستطع التدخل في أزمات خطيرة مثل الحرب الأهلية النيجيرية (1967-1970) أو

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

المجازر في رواندا عام 1994. فقد اقتصر دورها في الغالب على الوساطة الدبلوماسية غير الملزمة أو إصدار بيانات الشجب، الأمر الذي أبرز قصور بنيتها المؤسسية في منع النزاعات قبل اندلاعها (Welz, 2013, p. 21).

مع نهاية الحرب الباردة وبروز تحديات جديدة في إفريقيا كالحروب الأهلية الممتدة، وانتشار الانقلابات العسكرية، وتصاعد الانتهاكات الإنسانية، بدأ التفكير في إعادة هيكلة المنظومة القارية لتجاوز إخفاقات منظمة الوحدة الإفريقية. وقد شكلت مذابح رواندا والجرائم المرتكبة في سيراليون وليبيريا دافعاً قوياً لتبنّي مقاربة جديدة قائمة على التدخل الوقائي والتعامل المبكر مع بؤر التوتر (Murithi, 2008, p. 76).

وقد تبلور هذا التحول بشكل أوضح في قمة سرت عام 1999 التي أطلقت مشروع الاتحاد الإفريقي، ثم في إعلان لومي عام 2000 الذي مثّل الإطار التأسيسي للاتحاد. وقد نص الميثاق التأسيسي للاتحاد على تجاوز مبدأ عدم التدخل، وإعطاء أولوية لمبدأ عدم اللامبالاة أو "حق الاتحاد في التدخل" في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (عبد العزيز، 2018، ص. 119).

ومع دخول بروتوكول مجلس السلم والأمن حيز التنفيذ سنة 2002، أصبحت الوقاية من النزاعات إحدى الركائز الأساسية للاتحاد الإفريقي. فقد أرسى البروتوكول منظومة متكاملة تشمل مجلس السلم والأمن، لجنة الحكماء، نظام الإنذار المبكر القاري، وقوة الاحتياط الإفريقية .ومن خلال هذه الآليات، انتقل الدور القاري من رد الفعل إلى الفعل الاستباقي، حيث صار بالإمكان التدخل في مرحلة ما قبل اندلاع النزاع عبر الوساطة، المراقبة، التحليل الاستباقي، أو حتى التهديد بالتدخل العسكري عند الضرورة.(Francis, 2009, p. 55)

وقد عكست التجارب الميدانية هذا التطور، حيث تدخل الاتحاد الإفريقي بشكل وقائي في أزمات بوروندي والكونغو الديمقراطية، كما لعب دوراً بارزاً في تسوية الأزمة الكينية عام 2007 من خلال لجنة

الحكماء، وهو ما أكد أن الاتحاد بات فاعلاً مركزياً في مجال الدبلوماسية الوقائية داخل القارة (Williams, 2011, p. 150).

إن تطور الدور من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي يعكس نقلة نوعية في الفكر السياسي الإفريقي، حيث لم يعد احترام السيادة مجرد مبدأ مطلق، بل أصبح مرتبطاً بمسؤولية الدول تجاه شعوبها. وبهذا المعنى، فإن الاتحاد الإفريقي يجسد نموذجاً إقليمياً يسعى إلى تحقيق التوازن بين احترام سيادة الدول وتعزيز السلم والأمن الجماعيين عبر أدوات وقائية مؤسسية (Murithi, 2014, p. 121).

ثانيا: الآليات الإفريقية المعتمدة (مجلس السلم والأمن الإفريقي، الإنذار المبكر، الوساطة، لجان الحكماء).

منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 2002، اعتمدت القارة مجموعة من الآليات المؤسسية التي تشكل ما يعرف بـ"الهندسة الإفريقية للسلم والأمن"، وهي إطار متكامل يجمع بين مؤسسات رسمية وأدوات عملية تهدف إلى الوقاية من النزاعات وحلها وإعادة بناء السلام. وتعد هذه الآليات انعكاسًا لإدراك الأفارقة أن الأمن الجماعي يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول العسكرية لتشمل الدبلوماسية والوساطة والإنذار المبكر (أبو بكر، 2015، ص. 112).

1-مجلس السلم والأمن الإفريقي

يشكل مجلس السلم والأمن أهم مؤسسة أنشأها الاتحاد الإفريقي بموجب بروتوكول 2002، ليكون بمثابة جهاز مركزي يتولى قيادة العمل الإفريقي في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها. ويتميز بسلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء، مما يجعله أداة فعالة مقارنة بمؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية السابقة التي كانت تفتقر للقدرة التنفيذية (أبو بكر، 2015، ص. 119). كما يتمتع المجلس بصلاحيات واسعة تشمل تفويض عمليات حفظ السلام، وفرض العقوبات ضد الحكومات أو الأطراف التي تهدد الاستقرار، إضافة إلى إحالة القضايا إلى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

جسد تدخله في دارفور والصومال ومالي قدرة الاتحاد على الانتقال من مبدأ "عدم التدخل" الذي طبع عمل منظمة الوحدة الإفريقية إلى مبدأ "عدم اللامبالاة" الذي يعكس التزامًا جماعيًا بالأمن (إدريس، 2017، ص. 162).

2-نظام الإنذار المبكر القاري

يمثل الإنذار المبكر أحد أبرز عناصر "الهندسة الإفريقية للسلم والأمن"، إذ يقوم على رصد المؤشرات التي قد تنذر باندلاع الأزمات من خلال شبكة من المراكز الوطنية والإقليمية التي تغذي قاعدة بيانات مركزية في أديس أبابا. ويُعتمد في هذا النظام على تحليل سياسي وأمني دقيق يسمح بتقديم تنبؤات واقتراح توصيات عملية لمجلس السلم والأمن (الطاهر، 2020، ص. 95). وتتمثل أهمية هذه الآلية في قدرتها على الانتقال بالاتحاد من سياسة رد الفعل إلى التدخل الاستباقي، حيث يتيح جمع المعلومات بصورة منهجية معالجة العوامل البنيوية للنزاعات مثل هشاشة المؤسسات أو التنافس على الموارد (المرغني، 2018، ص. 151). وبالرغم من الصعوبات التي تواجهه، خاصة في ما يتعلق بنقص التعاون من بعض الحكومات، إلا أنه شكل نقلة نوعية في طريقة تعامل الاتحاد مع التوترات الداخلية والإقليمية.

3-آلية الوساطة

تعتبر الوساطة أحد أقدم أشكال إدارة النزاعات في السياق الإفريقي، إذ اعتمدت عليها التنظيمات الإقليمية والاتحاد الإفريقي لاحقًا كوسيلة أساسية لتسوية النزاعات الداخلية والدولية. وتستند أهميتها إلى تقاليد إفريقية قديمة قائمة على "المجالس العرفية" التي كانت تتولى حل الخلافات داخل المجتمعات، وقد جرى تأطيرها اليوم في شكل مؤسسي يتيح للاتحاد تعيين مبعوثين خاصين أو لجان عليا للتفاوض (قناوي، 2016، ص. 215). وتبرز نجاعتها في حالات عديدة مثل الوساطة في أزمة كينيا 2008 بعد الانتخابات، والتي جنبت البلاد حربًا أهلية. كما أن الوساطة تتيح معالجة الجوانب السياسية والنفسية للنزاع التي قد لا تستطيع الأدوات العسكرية أو القانونية التعامل معها (عبد العاطي، 2019، ص. 136).

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

4-لجنة الحكماء

تتجسد لجنة الحكماء في هيئة استشارية ذات طبيعة وقائية بالأساس، أنشأها الاتحاد لدعم عمل مجلس السلم والأمن. وتتكون من شخصيات إفريقية مرموقة ذات خبرة واسعة ومصداقية عالية، بحيث تُوكل إليها مهام تقديم المشورة، وإجراء مساعٍ حميدة أو تدخلات غير رسمية في مراحل النزاعات الأولى (إدريس، 2017، ص. 169). وتُعد هذه اللجنة من الأدوات التي تعكس خصوصية المقاربة الإفريقية القائمة على التوفيق بين الرسمي وغير الرسمي، إذ يمكن لأعضائها التحرك بمرونة أكبر مقارنة بالمؤسسات البيروقراطية. كما أن تدخلاتها لا تُنظر إليها بوصفها ضغوطًا خارجية، بل باعتبارها جزءًا من ثقافة إفريقية أصيلة تقوم على احترام المشورة والحكمة (الطاهر، 2020، ص. 104).

إن تفعيل هذه الآليات الأربع يبرز التحول في الفكر الأمني الإفريقي من الاعتماد على التدخل العسكري إلى بناء هندسة متكاملة للسلام قائمة على الدبلوماسية الوقائية. فمجلس السلم والأمن يوفر القرار السياسي، ونظام الإنذار المبكر يمنح القدرة على التنبؤ، والوساطة تتيح الحلول التفاوضية، ولجنة الحكماء تضفي بعدًا أخلاقيًا يعزز الشرعية. ومن خلال هذا التداخل تتشكل مقاربة إفريقية تسعى إلى معالجة الأزمات بطريقة شاملة ومستدامة (إدريس، 2017، ص. 167).

المبحث الثاني: فعالية الدبلوماسية الوقائية بين الجهود الإفريقية والدعم الدولي:

تقوم فعالية الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا على مزيج من الجهود الذاتية للاتحاد الإفريقي والدعم المقدم من المجتمع الدولي، إذ أثبتت التجربة أن العمل الإفريقي وحده غير كافٍ لمواجهة تعقيدات النزاعات. فقد أظهر الاتحاد عبر آليات مثل مجلس السلم والأمن ونظام الإنذار المبكر أنه قادر على التدخل في مراحل مبكرة واحتواء الأزمات، إلا أن محدودية التمويل وضعف القدرات اللوجستية أضعفت من قدرته على التنفيذ الكامل (المرغني، 2018، ص. 153).

من ناحية أخرى، يشكل الدعم الدولي رافعة أساسية لهذه الجهود، حيث ساهمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في توفير التمويل والخبرات والتجهيزات العسكرية لعمليات حفظ السلام. غير أن هذا

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الدعم يظل خاضعًا لاعتبارات سياسية مرتبطة بمصالح القوى الكبرى، مما يجعل فعالية الدبلوماسية الوقائية مرتبطة أحيانًا بإرادة خارجية أكثر من ارتباطها بقرار إفريقي مستقل (إدريس، 2017، ص. 102).

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التعاون بين الاتحاد الإفريقي وشركائه الدوليين أتاح بناء خبرات تراكمية ساعدت على تطوير آليات الوساطة والوقاية. فقد ساهمت لجان الحكماء والوساطة الإفريقية في حلحلة أزمات داخلية مثل كينيا 2008، لكن بفضل مساندة الأمم المتحدة من الناحية الفنية والمالية (قناوي، 2016، ص. 137).

بذلك، يمكن القول إن فعالية الدبلوماسية الوقائية في القارة تتحدد بمدى قدرة الجهود الإفريقية على تحقيق التوازن بين الاستقلالية المؤسسية والاستفادة من الدعم الدولي، وهو ما يعكس طبيعة التداخل بين البعد المحلي والبعد العالمي في إدارة النزاعات الإفريقية.

المطلب الأول: إسهامات الاتحاد الإفريقي وتحدياته في الوقاية من النزاعات:

منذ نشأة الاتحاد الإفريقي، شكّل تعزيز السلم والأمن أحد أهدافه الجوهرية، إذ نصّ نظامه التأسيسي على منح حق التدخل في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما اعتُبر تحولاً جوهرياً عن نهج منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت متمسكة بمبدأ عدم التدخل (أبو بكر، 2015، ص. 112). فقد ساهم الاتحاد عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي في وضع إطار قانوني وتنفيذي للتدخل الوقائي، وقد برزت إسهاماته في أزمات مثل كينيا 2007 ومالي 2012، حيث ساعدت التدخلات الإفريقية على تجنب انهيار الدولة والانزلاق إلى نزاع شامل.(Murithi, 2012, p. 57)

النزاعات، عبر تعزيز بعثات حفظ السلام الإفريقية مثل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM)(الشريف، 2017، ص. 93). كما عمل على شراكات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم اللوجستي والمالي، ما عزز من فعالية آلياته الوقائية.(Abegunrin, 2009, p. 139)

ورغم هذه النجاحات، يواجه الاتحاد الإفريقي تحديات جوهرية تعيق فعاليته. أولها ضعف التمويل واعتماده شبه الكلي على المانحين الخارجيين، مما يضعف استقلالية قراراته (منصور، 2020،

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ص. 180). وثانيها غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء التي تتمسك بمبدأ السيادة الوطنية، ما يحد من قدرة الاتحاد على التدخل المبكر (عبد الله، 2018، ص. 215). وثالثها النقص في القدرات العسكرية واللوجستية، مما يضطره إلى الاعتماد على الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام الكبرى. إن الاتحاد الإفريقي أحرز اسهامات مهمة في تطوير آليات وقائية للنزاعات، لكنه لا يزال يصطدم بتحديات بنيوية ومالية تحد من قدرته على أداء دور وقائي مستقل وفعّال.

أولا: النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي في فض النزاعات (دراسة حالة بوروندي وكينيا)

-حالة بوروندي:

تُعتبر الأزمة البوروندية من أكثر النزاعات المعقدة التي شهدتها إفريقيا خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، إذ اندلعت الحرب الأهلية عام 1993 بعد اغتيال الرئيس المنتخب ميلكيور نداداي، لتتحول البلاد إلى ساحة صراع عرقي وسياسي طويل أودى بحياة مئات الآلاف. وفي هذا السياق لعب الاتحاد الإفريقي، دورًا بارزًا ومهد الأرضية للحل السياسي، ليواصل لاحقًا جهوده بشكل أكثر فاعلية (أبو بكر، 2015، ص. 120).

مع تصاعد النزاع، أسند الاتحاد الإفريقي مهمة الوساطة إلى الرئيس التنزاني السابق جوليوس نيريري الذي قاد المفاوضات بين الأطراف المتنازعة. وبعد وفاته، تولى الرئيس الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا العملية، بدعم من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، وهو ما منحها زخمًا سياسيًا ومعنويًا خاصًا (عبد الله، 2018، ص. 216). وقد توجت هذه الوساطة بتوقيع اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة عام 2000، التي وضعت أسسًا لتقاسم السلطة وإصلاح المؤسسات الأمنية والسياسية.

عقب ذلك، أنشأ الاتحاد الإفريقي عام 2003 بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي(AMIB) ، لتكون أول بعثة حفظ سلام إفريقية صرفة قبل أن تتحول فيما بعد إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة. وقد مثلت هذه الخطوة تجربة رائدة للاتحاد في نشر قوات عسكرية إفريقية لحماية المدنيين والإشراف على

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

تنفيذ اتفاقيات السلام، الأمر الذي جسّد عمليًا مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" (الشريف، 2017، ص. 97).

أهمية هذه التجربة تكمن في أن الاتحاد الإفريقي نجح في دمج الأدوات الدبلوماسية والأمنية معًا، حيث وفرت الوساطة السياسية الأساس للتوافق، فيما جاءت البعثة العسكرية لضمان الالتزام بالاتفاقيات. وقد أدى ذلك إلى تراجع ملموس في مستوى العنف وتهيئة البيئة لانتخابات 2005 التي أنهت فعليًا أطول حرب أهلية في البلاد (منصور، 2020، ص. 182).

ورغم أن التحديات الأمنية والسياسية في بوروندي لم تنتهِ كليًا، فإن تجربة الاتحاد الإفريقي هناك اعتُبرت نقطة تحول في مسار تدخله في النزاعات الإفريقية، حيث أثبتت أن إمكاناته، رغم محدوديتها، يمكن أن تحقق نتائج إيجابية إذا ما اقترنت بالتنسيق مع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.(Murithi, 2012, p. 58)

-حالة كينيا:

يمثل الاتحاد الإفريقي إحدى التجارب البارزة في مجال إدارة النزاعات والوساطة الوقائية، إذ استطاع أن يحقق نجاحات ملموسة في بعض الأزمات الإفريقية التي كادت تتحول إلى حروب أهلية واسعة. ومن أبرز هذه النجاحات تدخله في الأزمة الكينية عام 2007 عقب الانتخابات الرئاسية التي فجّرت صراعًا دمويًا بين أنصار الرئيس مواي كيباكي والمعارضة بقيادة رايلا أودينغا.

مع اندلاع العنف السياسي الذي أودى بحياة أكثر من ألف شخص وشرد مئات الآلاف، تحرك الاتحاد الإفريقي بشكل عاجل عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي فوّض مبادرة وساطة عاجلة بقيادة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، باعتباره شخصية تحظى بقبول واسع داخل وخارج القارة (أبو بكر، 2015، ص. 115). وقد وفرت لجنة الحكماء التابعة للاتحاد مظلة سياسية لهذه الوساطة، مما عزز من شرعيتها الإفريقية، وميزها عن أي تدخل خارجي قد يواجه رفضًا شعبيًا.

اعتمدت الوساطة على مقاربة تدريجية، حيث ركزت في البداية على وقف أعمال العنف وتأمين المساعدات الإنسانية، ثم انتقلت إلى حوار سياسي شامل بين الأطراف المتنازعة. وقد أفضت هذه الجهود إلى التوصل لاتفاق لتقاسم السلطة في فبراير 2008، نتج عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت المعارضة، وهو ما اعتُبر إنجازًا مهمًا منع انزلاق كينيا إلى حرب أهلية واسعة النطاق (الشريف، 2017، ص. 93)، إن ما ميّز هذه التجربة هو قدرة الاتحاد الإفريقي على توظيف الدبلوماسية الوقائية والوساطة بمرونة، مع الاستفادة من خبرات القادة الأفارقة السابقين، وهو ما عزز من مصداقيته. فقد أظهرت الأزمة أن الأدوات الإفريقية يمكن أن تكون فعالة إذا ما اقترنت بإرادة سياسية قوية ودعم إقليمي متماسك (عبد الله، 2018، ص. 214).

كما أن نجاح الوساطة في كينيا أبرز ميزة التعاون بين الاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليين .فقد حصلت العملية على دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من حيث التمويل والضغط الدبلوماسي، لكن المبادرة بقيت إفريقية القيادة، الأمر الذي منحها قبولًا أكبر داخل كينيا، انسجامًا مع مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية" (منصور، 2020، ص. 178)، هذه التجربة رسخت صورة الاتحاد الإفريقي كفاعل رئيسي في إدارة النزاعات، وأظهرت أنه قادر، في ظل الظروف الملائمة، على أن يكون عنصر استقرار في القارة. وبالرغم من استمرار بعض الانتقادات المتعلقة ببطء التحرك أو محدودية الإمكانيات، إلا أن نجاح وساطة كينيا 2007 قدّم نموذجًا عمليًا لإمكانية تطوير نظام إفريقي فعال للوقاية من النزاعات وفضّها سلمياً .(Murithi, 2012, p. 54)

ثانيا: التحديات الداخلية التي تعيق فعالية الدبلوماسية الوقائية (ضعف التمويل، التدخلات السياسية، هشاشة الدول).

تواجه الدبلوماسية الوقائية، على الرغم من أهميتها النظرية والعملية، جملة من التحديات الداخلية التي تحد من فعاليتها في منع النزاعات وتسويتها في مراحلها المبكرة. هذه التحديات ليست مرتبطة فقط بالبيئة الدولية أو ضعف الإرادة السياسية العالمية، وإنما تنبع بالأساس من أوضاع الدول ذاتها،

والتي تُعد الساحة الرئيسية لتطبيق الدبلوماسية الوقائية. ويمكن إبراز أهم هذه التحديات في ثلاثة محاور رئيسية :ضعف التمويل، التدخلات السياسية، وهشاشة الدولة.

- ضعف التمويل

يُعتبر الجانب المالي أحد أبرز المعيقات أمام تفعيل الدبلوماسية الوقائية، إذ أن الدول التي تعاني من نزاعات أو تهديدات أمنية غالباً ما تواجه أزمات اقتصادية خانقة تقلل من قدرتها على تمويل مبادرات وقائية مثل آليات الإنذار المبكر أو برامج المصالحة الوطنية. ويشير إسماعيل صبري مقلد إلى أن محدودية الموارد الاقتصادية تضعف قدرة الدول النامية على الانخراط في مشاريع وقائية مستقلة، مما يجعلها رهينة للتمويل الخارجي المشروط سياسياً (مقلد، 2000، ص. 211). كما يرى محمد السيد سليم أن ضعف التمويل المحلي يفتح المجال أمام المنظمات الدولية أو القوى الكبرى لفرض أجنداتها، مما يحول دون استقلالية الدبلوماسية الوقائية ويجعلها أداة للتدخل أكثر منها آلية وقائية (سليم، 1998، ص. 195).

- التدخلات الخارجية

التدخل السياسي الداخلي يُعد تحدياً أساسياً يضعف من فرص نجاح الدبلوماسية الوقائية. فالنخب الحاكمة في كثير من الدول النامية تنظر إلى التدخلات الوقائية بوصفها تهديداً لسيادتها أو تقليصاً لشرعيتها السياسية. يوضح هاني رسلان أن العديد من الحكومات الإفريقية كانت تتحفظ على التدخل المبكر للاتحاد الإفريقي أو الأمم المتحدة، خشية أن يُستغل ذلك ذريعة لتغيير النظام أو المساس بمصالح النخب الحاكمة (رسلان، 2000، ص. 83). أما عبد الله تركماني فيشير إلى أن الصراع بين القوى السياسية الداخلية يجعل من الصعب التوصل إلى توافق وطني حول آليات وقائية مثل تقاسم السلطة أو إصلاح المؤسسات الأمنية، وهو ما يؤدي إلى إفشال الجهود الوقائية منذ بدايتها (تركماني، 1992، ص. 143).

- هشاشة الدول

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

تشكل هشاشة البنية الداخلية للدول عاملاً مركزياً في إعاقة فعالية الدبلوماسية الوقائية. فالدولة الضعيفة، التي تعاني من انقسامات إثنية وطائفية ومن مؤسسات هشة، لا تمتلك الأدوات الكفيلة بتنفيذ برامج وقائية فعّالة. ويشير علي الدين هلال إلى أن هشاشة الدولة تظهر في ضعف الشرعية السياسية وانعدام الثقة بين المجتمع والدولة، وهو ما يخلق بيئة خصبة لنشوب النزاعات ويصعّب من إمكانية التعامل معها عبر وسائل وقائية (هلال، 2003، ص. 56). كما يضيف محمد العبد الله أن غياب مؤسسات العدالة المستقلة والشفافية السياسية يحول دون معالجة المظالم المجتمعية، الأمر الذي يجعل الدبلوماسية الوقائية مجرّد مقاربة نظرية غير قابلة للتطبيق في واقع هش (العبد الله، 2005، ص. 211)، إلى جانب ذلك، فإن هشاشة الدولة تقترن غالباً بضعف البنية الأمنية، حيث تكون القوات المسلحة والأجهزة الأمنية طرفاً في النزاع بدل أن تكون أداة لضبطه، وهو ما يعقّد عمل الدبلوماسية الوقائية. وقد شهدت دول مثل الصومال وليبيريا حالات انهارت فيها مؤسسات الدولة بالكامل، مما جعل التدخل الوقائي صعباً وغير مجدٍ إلا عبر تدخلات عسكرية أو وصاية دولية.

إجمالاً، يمكن القول إن التحديات الداخلية المتمثلة في ضعف التمويل، التدخلات السياسية، وهشاشة الدولة ليست مجرد معوقات ثانوية، بل هي عوامل بنيوية تعكس طبيعة الإشكاليات التي تعاني منها الدول النامية. فغياب الاستقرار المالي، وانعدام الإرادة السياسية الداخلية، واهتراء مؤسسات الدولة تفرغ الدبلوماسية الوقائية من مضمونها، وتجعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها في منع النزاعات قبل تحولها إلى صراعات مفتوحة. وبالتالي فإن أي مقاربة وقائية فعالة ينبغي أن تعالج هذه التحديات الداخلية بالتوازي مع الدعم الدولي، من خلال تعزيز القدرات الوطنية، وبناء مؤسسات شرعية وفعالة، وتوفير موارد مالية مستقرة.

المطلب الثاني: التعاون الدولي وأثره على الدبلوماسية الوقائية الافريقية:

يشكل التعاون الدولي أحد الركائز الجوهرية لنجاح الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا، إذ أن الاتحاد الإفريقي يواجه محدودية واضحة في موارده المالية والبشرية، الأمر الذي يجعله معتمداً بدرجة كبيرة على الشراكات الخارجية. فقد أظهرت التجارب أن التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

والدول الكبرى ساهم في تعزيز قدرة الاتحاد على التدخل المبكر واحتواء النزاعات قبل تفاقمها (أبو بكر، 2015، ص. 122).

فعلى سبيل المثال، لعب التعاون بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي دوراً محورياً في توفير الدعم السياسي واللوجستي لمهام الإنذار المبكر، إضافة إلى التمويل اللازم لبعض عمليات الوساطة وبعثات حفظ السلام. كما أن الاتحاد الأوروبي، عبر "مرفق السلام لإفريقيا"، وفر تمويلاً مستداماً للعمليات الوقائية والبعثات الميدانية في مناطق النزاع مثل دارفور ومالي (عبد الحميد، 2018، ص. 215). هذا التعاون لم يقتصر على الجانب المادي، بل امتد إلى نقل الخبرات والتقنيات، مما عزز من قدرات الاتحاد الإفريقي المؤسسية على إدارة الأزمات (خليفة، 2020، ص. 48)، غير أن هذا الاعتماد المتزايد على التعاون الدولي يطرح إشكالية التبعية، حيث قد يؤدي إلى إضعاف استقلالية القرار الإفريقي، ويجعل سياسات الوقاية من النزاعات خاضعة لأولويات المانحين أكثر من ارتباطها بالاحتياجات المحلية. لذا فإن تحقيق التوازن بين الاستفادة من الدعم الدولي والحفاظ على استقلالية القرار يبقى من أبرز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا (أبو بكر، 2015، ص. 130).

أولا: دور الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في دعم الدبلوماسية الافريقية:

تُعتبر الأمم المتحدة والشركاء الدوليون أطرافاً رئيسية في دعم الجهود الإفريقية الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية ومنع النزاعات. فمنذ تأسيس الاتحاد الإفريقي عام 2002، سعى هذا الأخير إلى بناء آليات مستقلة لتحقيق السلم والأمن، غير أن ضعف الموارد المالية والمؤسسية جعل التعاون مع المنظمات الدولية أمراً لا غنى عنه (أبو بكر، 2015، ص. 133).

-دور الأمم المتحدة

اعتمدت الأمم المتحدة على مبدأ "التكامل بين المستويين الدولي والإقليمي"، وهو ما نص عليه ميثاقها في الفصل الثامن بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن. في هذا الإطار، عملت المنظمة على توفير مظلة سياسية ودبلوماسية لجهود الاتحاد الإفريقي، من خلال التنسيق

المستمر بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي. فقد أقرّ مجلس الأمن قرارات عديدة تدعم عمليات الاتحاد في مناطق النزاع، مثل بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور التي تحولت لاحقاً إلى بعثة مشتركة (يوناميد)، مما يعكس عمق الشراكة المؤسسية بين الطرفين (عبد الحميد، 2018، ص. 219).كما وفّرت الأمم المتحدة خبرات تقنية وبرامج تدريبية لتعزيز قدرات الاتحاد في مجال الإنذار المبكر والوساطة، فضلاً عن دعم مكاتبها السياسية في إفريقيا لمهام الوساطة الوقائية، كما حصل في النزاع الكيني عام 2007 حين تعاونت مع شخصيات إفريقية مثل كوفي عنان لتطويق الأزمة (خليفة، 2020، ص. 50).

-دور الشركاء الدوليين

يُعد الاتحاد الأوروبي من أبرز الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الإفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية. فقد أسّس عام 2004 "مرفق السلام لإفريقيا"، الذي وفر تمويلاً مباشراً لمهام الاتحاد الإفريقي، خاصة بعثاته الوقائية وعمليات الوساطة. كما ساهمت برامج التعاون الأوروبي في بناء القدرات المؤسسية وتدريب الكوادر الإفريقية على إدارة النزاعات والوساطة (عبد الحميد، 2018، ص. 223)، أما الولايات المتحدة، فقدمت دعماً عبر "مبادرة الشراكة مع إفريقيا" وبرامج التدريب العسكري والدبلوماسي، فضلاً عن دعمها لمراكز إقليمية تُعنى بالإنذار المبكر والتدخل الوقائي. بينما ساهمت الصين من خلال الدعم المالي واللوجستي في إنشاء مقر مجلس السلم والأمن الإفريقي بأديس أبابا، وهو ما يعكس انخراطها المتزايد في تعزيز البنية المؤسسية للاتحاد (أبو بكر، 2015، ص. 140).

رغم أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون في دعم الدبلوماسية الإفريقية، إلا أن هذا الدعم يثير عدة إشكاليات. أبرزها مسألة التبعية المالية، حيث يعتمد الاتحاد الإفريقي على تمويل خارجي بنسبة تفوق 70% من ميزانيته المخصصة للسلام والأمن، ما يحد من استقلالية قراراته ويجعله عرضة للتأثيرات السياسية للقوى المانحة. إضافة إلى ذلك، فإن تضارب أولويات القوى الكبرى أحياناً قد ينعكس سلباً على فعالية التدخلات الإفريقية، حيث تصبح مصالح المانحين حاضرة أكثر من الاعتبارات الإفريقية البحتة (خليفة، 2020، ص. 55).

يتضح مما سبق أن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، لعبوا دوراً محورياً في تعزيز قدرات الدبلوماسية الوقائية الإفريقية. إلا أن التحدي الأساسي يظل في كيفية تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذا الدعم الدولي وبين الحفاظ على استقلالية القرار الإفريقي، حتى يتمكن الاتحاد الإفريقي من بناء نموذج ذاتي وفعال للدبلوماسية الوقائية.

ثانيا: إشكاليات التعاون الدولي وتضارب المصالح بينها:

رغم أن التعاون الدولي يُعتبر إطارًا أساسيًا لدعم جهود السلم والأمن في إفريقيا، إلا أنّه يواجه العديد من الإشكاليات البنيوية والعملية. فالعلاقات بين الاتحاد الإفريقي من جهة، والأمم المتحدة والشركاء الدوليين من جهة أخرى، لا تخلو من تضارب المصالح وتفاوت الأولويات، وهو ما انعكس سلبًا على فعالية الدبلوماسية الوقائية في كثير من الحالات (أبو بكر، 2015، ص. 144).

-التبعية المالية وضعف الاستقلالية

من أبرز الإشكاليات أن الاتحاد الإفريقي يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية معظم أنشطته المتعلقة بالسلم والأمن، إذ تصل نسبة الدعم الدولي إلى أكثر من 70% من الميزانية المرصودة لهذه الملفات. هذا الاعتماد المفرط جعل المنظمة الإقليمية عرضة لتوجيهات المانحين الكبار، سواء الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، ما يقيد قدرتها على تبني سياسات مستقلة تتماشى مع أولويات الشعوب الإفريقية (عبد الحميد، 2018، ص. 230).

-تضارب أولويات القوى الكبرى

يتجلى تضارب المصالح في أن كل طرف دولي يسعى إلى توظيف التعاون مع الاتحاد الإفريقي بما يخدم استراتيجيته الخاصة. فالاتحاد الأوروبي يركز على الاستقرار في مناطق الساحل والقرن الإفريقي لما له من تأثير مباشر على قضايا الهجرة والإرهاب التي تمس أمنه الداخلي. في المقابل، تضع الولايات المتحدة أولوياتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز نفوذها العسكري عبر القيادة الإفريقية (أفريكوم)، بينما تسعى الصين إلى توسيع حضورها الاقتصادي والاستراتيجي من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، مدعومة

بمشاريع استثمارية وبنية تحتية (خليفة، 2020، ص. 52). هذا التباين في الأولويات يجعل التعاون الدولي أقرب إلى التنافس على النفوذ منه إلى شراكة متوازنة.

-ازدواجية المعايير والتدخل الانتقائي

تواجه إفريقيا إشكالية أخرى تتعلق بازدواجية المعايير في مواقف القوى الكبرى، حيث يتم التدخل الدولي بقوة في نزاعات ذات أهمية جيوسياسية أو اقتصادية، بينما يتم تجاهل نزاعات أخرى لا تمثل أولوية للمجتمع الدولي. على سبيل المثال، حظي نزاع دارفور بدعم أممي وأوروبي واسع نظراً لرمزيته في مجال حقوق الإنسان، في حين لم تحظ نزاعات أخرى مثل أزمة إفريقيا الوسطى بنفس مستوى الاهتمام والدعم (أبو بكر، 2015، ص. 148). هذا الانتقائية تقوض مصداقية التعاون الدولي في نظر الأفارقة.

-إشكالية التنسيق المؤسسي

رغم وجود آليات مشتركة مثل "الإطار العشري للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي"، إلا أن التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية لا يزال يواجه صعوبات عملية. إذ يحدث في كثير من الأحيان تداخل في الأدوار بين بعثات الاتحاد الإفريقي وبعثات الأمم المتحدة، ما يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات وإضعاف الفعالية الميدانية. المثال الأبرز لذلك كان في بعثة دارفور قبل دمجها في "اليوناميد"، حيث أدى غياب التنسيق إلى إطالة أمد النزاع وتعقيد جهود الوساطة (عبد الحميد، 2018، ص. 235).

-التأثير على السيادة الوطنية

من الإشكاليات الجوهرية أن التدخل الدولي في أزمات القارة غالباً ما يتم وفق حسابات سياسية خارجية، وهو ما يثير مخاوف تتعلق بالمساس بالسيادة الوطنية للدول الإفريقية. فبعض الحكومات ترى في الدعم الدولي أداة للتدخل في شؤونها الداخلية تحت غطاء الدبلوماسية الوقائية، وهو ما يعزز شعوراً بعدم الثقة في الشراكات الدولية ويضعف التقبل المحلي للبعثات الوقائية (خليفة، 2020، ص. 57).

يمكن القول إن التعاون الدولي، رغم ضرورته لدعم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، يواجه إشكاليات بنيوية تتمثل في التبعية المالية، تضارب المصالح، ازدواجية المعايير، وضعف التنسيق المؤسسي. كما أن هذه التحديات تعكس حقيقة أن التعاون لا يتم دوماً على أساس شراكة متكافئة، بل غالباً ما يخضع لحسابات القوى الكبرى ومصالحها الاستراتيجية في إفريقيا. ومن ثمّ، يظل التحدي أمام الاتحاد الإفريقي هو إيجاد آلية للتعامل مع الدعم الدولي بما يحافظ على استقلالية قراره وشرعية مبادراته في مجال الوقاية من النزاعات.

2- المنهجية والأدوات

أدخل هنا المنهجية والأدوات المستخدمة بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)؛ يوضح مؤلف المقال نظرًا للطبيعة المركبة للموضوع، الذي يجمع بين البعد النظري (المفاهيم والأطر المؤسسية) والبعد العملي (حالات النزاعات والتدخلات)، اعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

-المنهج الوصفي – التحليلي

يُستخدم لوصف وتحليل مفهوم الدبلوماسية الوقائية وتطورها في الأدبيات الدولية، وكذلك لتفسير الآليات المؤسسية التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن. يساعد هذا المنهج على الربط بين الجانب النظري والواقع العملي من خلال تحليل الوثائق، الاتفاقيات، والبيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الإفريقي.

-المنهج المؤسسي

اعتمد البحث على هذا المنهج لدراسة هياكل الاتحاد الإفريقي، مثل مجلس السلم والأمن، نظام الإنذار المبكر، ولجان الحكماء، وذلك بهدف تقييم مدى فعاليتها وقدرتها على منع النزاعات أو احتوائها قبل التصعيد.

-المنهج المقارن

تم توظيف هذا المنهج عند تحليل التفاعل بين الجهود الإفريقية والدعم الدولي، من خلال المقارنة بين حالات مختلفة مثل تدخل الاتحاد الإفريقي في بوروندي 2003 أو كينيا 2007، ومدى اختلاف النتائج تبعًا لطبيعة التعاون مع الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

-منهج دراسة الحالة

وُظّف هذا المنهج لتناول بعض النماذج التطبيقية، مثل حالة بوروندي أو أزمة كينيا، باعتبارها أمثلة عملية تبرز حدود ونجاحات الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، وتسهل عملية الاستنتاج واستخلاص الدروس.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات الرئيسية

لأغراض هذا البحث، يتم تحديد المقصود بالمفاهيم الأساسية وفق تعريفات إجرائية عملية، تساعد على ضبط الاستخدام وتوضيح المقصود في السياق العلمي:

-الدبلوماسية الوقائية

يقصد بها في هذا البحث :مجموعة الإجراءات السلمية التي يعتمدها الاتحاد الإفريقي وشركاؤه الدوليون بهدف منع النزاعات قبل اندلاعها أو احتوائها في مراحلها الأولى، وتشمل الوساطة، الإنذار المبكر، بناء الثقة، ونشر بعثات مراقبة السلام.

-الاتحاد الافريقي

يُعرف إجرائيًا بأنه :المنظمة الإقليمية القارية التي تأسست سنة 2002 خلفًا لمنظمة الوحدة الإفريقية، والتي تملك صلاحيات مؤسسية وقانونية في مجال السلم والأمن، بما في ذلك التدخل في حالات الأزمات والجرائم الخطيرة، عبر آليات مثل مجلس السلم والأمن، ولجان الحكماء، وآلية الإنذار المبكر.

-الدعم الدولي

يقصد به :مجمل أشكال المساندة المقدمة من الأطراف الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، القوى الكبرى، المنظمات غير الحكومية) للاتحاد الإفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية، سواء على شكل دعم مالي، تقني، لوجستي، أو دعم سياسي من خلال الشرعية الدولية.

-الجهود الإقليمية الافريقية

تعني :الخطط والآليات والسياسات التي يضعها الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية شبه الإقليمية) مثل الإيكواس، الإيغاد، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC للوقاية من النزاعات، بمعزل أو بالتنسيق مع الفاعلين الدوليين.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: ينحصر البحث في دراسة الدبلوماسية الوقائية كإحدى أدوات إدارة وحل النزاعات، مع التركيز على دور الاتحاد الإفريقي وآلياته المؤسسية، والعلاقة التفاعلية بين هذه الجهود الإقليمية والدعم الدولي. ولا يتطرق البحث إلى باقي أدوات إدارة النزاعات مثل حفظ السلام أو إعادة الإعمار إلا في حدود ارتباطها بالدبلوماسية الوقائية.

الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة الممتدة من تأسيس الاتحاد الإفريقي عام 2002 إلى الوقت الراهن، وهي مرحلة شهدت تبلور الآليات الإفريقية الحديثة للسلم والأمن، وتزايد التعاون مع المجتمع الدولي في مجال الوقاية من النزاعات.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على القارة الإفريقية باعتبارها المجال الحيوي لعمل الاتحاد الإفريقي، مع الإشارة إلى بعض الحالات التطبيقية (مثل بوروندي 2003 أو كينيا 2007) التي تمثل نماذج عملية لتفعيل الدبلوماسية الوقائية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا تمثل ركيزة أساسية للحفاظ على السلم والأمن في قارة تتسم بكثرة النزاعات وتشابك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الصراع. فقد أظهر الاتحاد الإفريقي، منذ تأسيسه، التزامًا بتطوير آليات مؤسسية متقدمة كالإنذار المبكر، ومجلس السلم والأمن، وجهود الوساطة، غير أنّ فعالية هذه الآليات ظلت رهينة تحديات داخلية أبرزها ضعف التمويل، ونقص القدرات اللوجستية، وتباين الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء.

ومن جانب آخر، أوضحت الدراسة أن المجتمع الدولي – من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى – لعب دورًا أساسيًا في دعم الاتحاد الإفريقي عبر التمويل، والتدريب، وتوفير الخبرة التقنية، بل وحتى عبر التدخل المباشر في بعض النزاعات. إلا أنّ هذا الدعم، على أهميته، لم يكن خاليًا من إشكاليات؛ حيث غالبًا ما ارتبط بشروط ومعايير تعكس أولويات المانحين أكثر من تعبيرها عن حاجات القارة الإفريقية ذاتها. وقد أفضى ذلك في بعض الأحيان إلى الحد من استقلالية القرار الإفريقي، وإلى ظهور فجوة بين الأجندة الإفريقية والأجندة الدولية. فعالية الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا لا تتوقف فقط على توفر الآليات المؤسسية أو الدعم الخارجي، بل تتطلب بالأساس إرادة سياسية حقيقية من الدول الإفريقية لتعزيز العمل المشترك، وتعبئة الموارد الذاتية، وتقليص الاعتماد المفرط على الخارج. فالقارة، وهي الأكثر تعرضًا للنزاعات المعقدة والمتشابكة، بحاجة إلى بناء قدرة ذاتية على التنبؤ المبكر بالأزمات، وإيجاد حلول أفريقية نابعة من بيئتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، إن مستقبل الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا سيتحدد بمدى قدرة الاتحاد الإفريقي على تحقيق توازن إستراتيجي بين الانفتاح على الدعم الدولي والاستفادة منه في حدود تحفظ استقلالية القرار الإفريقي، وبين تعزيز القدرات الذاتية على المستوى المالي والبشري والمؤسسي. وهذا لن يتحقق إلا من خلال تعزيز الشراكات داخل القارة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للسلام، وبناء ثقافة سياسية جديدة تتبنى الوقاية كخيار إستراتيجي، لا كاستجابة اضطرارية للأزمات بعد وقوعها.

النتائج

-إثبات مركزية الاتحاد الإفريقي :أظهرت الدراسة أن الاتحاد الإفريقي أصبح الفاعل الإقليمي الأكثر حضورًا في مجال الوقاية من النزاعات، حيث وفّر إطارًا مؤسسيًا عبر مجلس السلم والأمن، والإنذار المبكر، وآليات الوساطة، وهو ما جعل الدبلوماسية الوقائية خيارًا مطروحًا بشكل رسمي ومؤسسي بعد أن كانت مبادرات متفرقة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.

-محدودية الفاعلية العملية :على الرغم من وجود هذه الآليات، إلا أن فعاليتها بقيت محدودة نتيجة مشكلات داخلية مثل ضعف التمويل، نقص الكفاءات، غياب التنسيق بين الدول الأعضاء، وتضارب المصالح الوطنية، مما أدى إلى فجوة بين الطموح المعلن والقدرة الفعلية على التنفيذ.

-الدور الإيجابي والجدلي للدعم الدولي :بيّنت النتائج أن الدعم الدولي ساعد في تعزيز القدرات الإفريقية من خلال التمويل والتدريب والدعم التقني، لكنّه في الوقت نفسه خلق نوعًا من التبعية أثرت على استقلالية القرار الإفريقي، حيث خضع الاتحاد الإفريقي أحيانًا لأولويات المانحين أكثر من حاجات القارة نفسها.

-الحاجة إلى التوازن الإستراتيجي :أكدت الدراسة أن نجاح الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا مرهون بقدرة الاتحاد الإفريقي على التوفيق بين الاستفادة من الدعم الدولي والحفاظ على استقلالية القرار الإفريقي، وذلك عبر تعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية، وبناء شراكات داخلية إفريقية، وتطوير ثقافة سياسية قائمة على الوقاية بدل الاكتفاء بإدارة الأزمات بعد وقوعها.

التوصيات

-تعزيز التمويل الذاتي للاتحاد الإفريقي :ضرورة تقليص الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي عبر وضع آليات تمويل مستدامة تعتمد على مساهمات الدول الأعضاء، وفرض التزامات مالية ملزمة، وتخصيص موارد طبيعية أو تجارية لدعم ميزانية السلم والأمن.

-بناء القدرات المؤسسية والبشرية :الاستثمار في تدريب الكوادر الإفريقية المتخصصة في الإنذار المبكر، الوساطة، والتسوية السلمية للنزاعات، بما يرفع من كفاءة الآليات الوقائية ويجعلها قادرة على التدخل المبكر والفعال.

-إعادة صياغة العلاقة مع المجتمع الدولي :السعي نحو بناء شراكة متوازنة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى، بحيث تقوم على مبدأ الدعم لتعزيز القدرات الإفريقية دون فرض أجندات خارجية أو تقليص استقلالية القرار الإفريقي.

-تعزيز ثقافة الوقاية داخل الدول الأعضاء :تشجيع الحكومات الإفريقية على تبني سياسات وطنية للوقاية من النزاعات، تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية تعالج جذور الأزمات مثل الفقر، التهميش، وضعف الحكم الرشيد.

-الاهتمام بالآليات الوقائية غير التقليدية :مثل توظيف الدبلوماسية الشعبية، ودور المجتمع المدني، والإعلام، والشباب والنساء في عمليات الوساطة وبناء السلام، مما يوسع نطاق الدبلوماسية الوقائية ويجعلها أكثر شمولًا.

قائمة المراجع

الكتب

1- عبد الله، يحيى (2020) الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا: بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. ط1 ,القاهرة: دار الفكر العربي.

2- مقلد، إسماعيل صبري (2000) العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. ط5 ,القاهرة: دار المريخ.

3- سليم، محمد السيد (1998) النظرية في العلاقات الدولية. ط1, القاهرة: دار المريخ للنشر.

4- تركماني، عبد الله (1992) إشكالية الأمن في الوطن العربي .ط1, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5- هلال، على الدين (2003) النظام السياسي العربي: قضايا الاستمرار والتغيير. ط1,القاهرة: مركز الأهرام للنشر.

6- العبد الله، محمد (2005) إدارة الأزمات والنزاعات في الوطن العربي. ط1, دمشق: دار الفكر.

7- الطائي، خليل إبراهيم (2014) الدبلوماسية الوقائية: المفهوم والآليات. ط1, بغداد: دار الرشيد.

8- المرسي، أحمد عبد الحميد (2011) إدارة النزاعات في العلاقات الدولية. ط1, القاهرة: دار النهضة العربية.

9- زهران، جلال (2005) النزاعات الدولية: إدارة وتسوية. ط1, القاهرة: دار الفكر العربي.

10- عبد السلام، حسن (2010) الأمم المتحدة وتسوية النزاعات. ط1, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11- الخشاب، عبد العزيز (2007) النظام الدولي الجديد وقضايا السلم والأمن. ط1 ,القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

12-عبد الوهاب، محمد (2016) الاتحاد الإفريقي وإدارة النزاعات في إفريقيا. ط1 ,القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

13-عبد العزيز، أحمد (2018) الدبلوماسية الوقائية والأمن الإقليمي في إفريقيا .ط 1, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

14-أبو بكر، عبد الله (2015) النظام الإفريقي للأمن الجماعي وتحديات التدخل الإنساني. ط1 ,القاهرة: دار الفكر العربي.

15-إدريس، محمد (2017) الاتحاد الإفريقي: التحديات الأمنية وآليات المواجهة. ط1, الخرطوم: مركز الراصد.

16-الطاهر، مصطفى (2020) الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا: دراسة في آليات الاتحاد الإفريقي. ط1, القاهرة: دار النهضة العربية.

17-قناوي، أحمد (2016) إدارة النزاعات في إفريقيا: الأبعاد المؤسسية والعملية. ط1, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

18-المرغني، يوسف (2018) الأمن الإفريقي: من منظمة الوحدة إلى الاتحاد الإفريقي. ط1, طرابلس: دار الحكمة.

19-عبد العاطي، سامي (2019) الدبلوماسية الإفريقية: الوساطة والحكماء كآليات لحل النزاعات. ط1, القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

20-عبد الله، محمد (2018) الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا: بين الواقع والطموح. ط1, الخرطوم: المركز القومي للبحوث.

21-عبد الحميد، حسن (2018) الاتحاد الإفريقي والأمن الجماعي: دراسة في الآليات والتحديات .ط1, القاهرة: دار النهضة العربية.

22-حمزة، فاطمة. (2019). "الاتحاد الإفريقي والتعامل مع النزاعات الداخلية ."مجلة الدراسات الإفريقية، (2)15،

23-رسلان، هاني. (2000). الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا .مجلة السياسة الدولية، (139)،

24-السويدي، عبد الله خليفة. (2016). "الدبلوماسية الوقائية ودورها في حفظ السلم ."مجلة المستقبل العربي، (2)44،

25-المسدي، محمد. (2012). "الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا: قراءة في التجارب ."مجلة شؤون إفريقية، (37)،

26-الشريف، أحمد (2017) الآليات المؤسسية للاتحاد الإفريقي في إدارة النزاعات .مجلة السياسة الدولية، العدد 207.

27-منصور، فاطمة (2020) الاتحاد الإفريقي والأمن القاري: التحديات والآفاق .مجلة المستقبل الإفريقي، العدد 15.

28-خليفة، محمد. (2020). "التعاون الدولي وأثره في دعم السلم والأمن الإفريقي ."المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 67،

1-Peacemaking and Peace-keeping. United Nations.

2-Williams, P. D. (2011). War and Conflict in Africa. Polity Press. - Lund, M. S. (1996). Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy. Washington: United States Institute of Peace Press.

3-Halliday, F. (2001). The World at 2000 : Perils and Promises. London: Palgrave.

4- Burton, J. (1990). Conflict: Resolution and Provention. London : Macmillan.

5-Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict. (1997). Preventing Deadly Conflict: Final Report. New York : Carnegie Corporation.

6- Kennan, G. (1985). The Nuclear Delusion: Soviet-American Relations in the Atomic Age. New York: Pantheon Books.

7- Ramsbotham, O., Woodhouse, T., & Miall, H. (2011). Contemporary Conflict Resolution. Cambridge: Polity Press.

8-Sen, A. (1999). Development as Freedom. New York: Alfred A. Knopf.

9-Francis, D. (2009). Peace and Conflict in Africa. London: Zed Books.

10-Williams, P. (2011). The African Union's Conflict Management Capabilities. Council on Foreign Relations.

11-Murithi, T. (2014). The African Union at Ten: Problems, Progress and Prospects. London : Routledge.

12-Welz, M. (2013). Integrating Africa: Decolonization's Legacies, Sovereignty and the African Union. London: Routledge.

13-Abegunrin, O. (2009). Africa in Global Politics in the Twenty-First Century. New York: Palgrave Macmillan.

14-Murithi, T. (2009). The African Union's Transition from Non-Intervention to Non-Indifference: An Ad Hoc Approach to the Responsibility to Protect? International Politics, 46(4), 603–618.

15-Dersso, S. (2012). The Quest for Pax Africana: The Case of the African Union's Peace and Security Regime. African Security Review, 21(2), 42–59.

16- Ackermann, A. (2003). The Idea and Practice of Conflict Prevention. Journal of Peace Research, 40(3), 339-347.

17- - Murithi, T. (2008). The African Union's Evolving Role in Peace Operations : The African Union Mission in Burundi, the African Union Mission in Sudan and the African Union Mission in Somalia. African Security Review, 17(1), 70–82.

18-African Security Review, 17(1), 70–82.

19-Murithi, T. (2012). The African Union's Evolving Role in Peace Operations. African Security Review, 21(1).